

السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بعد الانتخابات الأمريكية والحرب الإسرائيلية على لبنان^(*)

عمرو حمزاوي^(**)

كبير باحثين في شؤون الشرق الأوسط
في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن.

أبدأ بشكر د. خير الدين حسيب على كلمته الرقيقة وعلى الدعوة الكريمة، ولا أبالغ إن قلت إنني تلقيت خبر دعوتي من مركز دراسات الوحدة العربية بسعادة بالغة واستعداد فوري للتلبية بغض النظر عن أية ارتباطات أخرى. إنه في الواقع لشرف كبير لي أن آتي إلى بيروت وأن أتحدث من منبر مركز دراسات الوحدة العربية إلى هذا الجمع المتميز. منذ سنوات طويلة وأنا من قراء إصدارات المركز ولا أبالغ إن قلت أن الجزء الأهم من تحليل الكتاب الذي أشار إليه د. خير الدين حول الفكر السياسي العربي المعاصر بين الاستمرار والتغيير (بالألمانية)^(١)، استند إلى إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية كمصنع حقيقي للأفكار في الوطن العربي. مرة ثانية أود أن أشكر د. حسيب على كريم دعوته، وإنني بالفعل سعيد بوجودي بينكم في هذه الأمسية.

أبدأ محاضرتي بطرح جدول للنقاش حول قضايا رئيسية وهي بدايةً انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي وتداعياتها على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ثم أخصص الخطوة الثانية لموضوع مستقبل السياسة الأمريكية في العراق، ثم أعود إلى لحظة الحرب الإسرائيلية على لبنان وآثارها على خريطة الشرق الأوسط وأدوار القوى الفاعلة فيه، في الخطوة الأخيرة المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي.

(*) محاضرة ألقيت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية مساء يوم الخميس ١٦/١١/٢٠٠٦ في فندق البريستول في بيروت.

(**) من أحدث كتبه: *Zeitgenössisches Arabisches Denken: Kontinuität und Wandel* (2005); *Civil Society in the Middle East* (2003), and *Religion, Staat und Politik im Vorderen Orient: Festschrift für Friedemann Büttner* (2003).

Amr Hamzawy, *Zeitgenössisches Arabisches Denken: Kontinuität und Wandel* (Hamburg: (١) Verlag des Deutschen Orient-Instituts, 2005).

بدايةً وفي ما يتعلق بتداعيات انتخابات التجديد النصفي الأمريكية يثور التساؤل حول وجهة ومدى جذرية التغيرات المتوقعة في سياسة إدارة بوش الجمهورية تجاه الشرق الأوسط، هل لنا أن نتوقع انحسار نفوذ مجموعة المحافظين الجدد والتي رامت أجندتها اعتماد مبدئي تغيير النظم السياسية والتدخل العسكري الاستباقي لبسط الهيمنة الأمريكية على العالم؟ بعبارة بديلة هل هناك صدقية للحديث الرائج اليوم عن تراجع فعلي لتأثير المحافظين الجدد على صناعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط؟ بل وكيف يمكن لنا أن نتجاوز مصيدة التعميم حول هذه المجموعة ذائعة الصيت في السنوات الماضية؟ خسر الحزب الجمهوري انتخابات التجديد النصفي بسبب رفض أغلبية الناخبين الأمريكيين للسياسة المتبعة في العراق وقناعتهم بأن إدارة بوش عاجزة عن التغيير وعن صناعة أفكار استراتيجية جديدة وأن هذا العجز قد أضحى عجزاً شاملاً يضرب بنى الإدارة الرئيسية. يعود جزء من إحساس الناخب الأمريكي بعجز الإدارة إلى طابعها الأيديولوجي الواضح، فهي تتميز عن جل الإدارات الأمريكية في العقود الخمسة الماضية بخطاب والتزام أيديولوجي طاغ يمكن رموزها من الحديث كثيراً عن صراعات الخير والشر، عن عوالم جديدة تولد، عن آلام مخاض شرق أوسط جديد في لحظة كان فيها العدوان الإسرائيلي على أشده في لبنان والضحايا من المدنيين يتساقطون في كل مكان. إذاً إحساس الناخب الأمريكي بعجز هذه الإدارة عن إنتاج تحول حقيقي في مسار السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط يرتبط بشواهد فشلها على الأرض: الارتفاع المتزايد في عدد الضحايا، الانفلات الأمني، العنف الطائفي، انهيار مؤسسات الدولة والمجتمع العراقي. ومن جهة أخرى تأكدت انطباعات الرأي العام الأمريكي من خلال عدد من الكتابات من أهمها كتاب **حالة إنكار** (State of Denial)^(٢) للكاتب بوب وودوارد (Bob Woodward). إذاً كانت انتخابات التجديد النصفي في واحدة من مستوياتها الرئيسية استفتاء على العراق. بالقطع هناك قضايا أخرى أسهمت في هزيمة الجمهوريين، فالناخب الأمريكي المنتمي إلى القواعد الجمهورية صوت ضد تحول حزبه عما سمي بالثورة الجمهورية (Republican Revolution)، تلك التي أثت بالجمهوريين للسيطرة على الكونغرس الأمريكي سنة ١٩٩٤ وكان لها عدد من الرؤى الأخلاقية ذات الطابع الديني والأفكار السياسية المتميزة. الفكرتان المهمتان في هذا السياق هما فكرة الحكومة الصغيرة والحكومة المتراجعة (Retreating Government) أي الحكومة التي لا تتدخل في الشأن العام وتضبط الإنفاق العام وقدرسية الرقابة والتوازن بين السلطات. انقلبت إدارة بوش على هذين المبدئين وأساءت الأغلبية الجمهورية في الكونغرس بالموافقة على ارتفاع الإنفاق العام إلى حدود غير مسبوقة إلى توازن السلطتين التشريعية والتنفيذية. عندما ننظر إلى ما حدث خلال السنوات الست الماضية وبخاصة بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نرى أن إدارة بوش تمكنت من أن تتحول، بالتعبير المستخدم في علم السياسة، إلى دكتاتورية رئاسية أو ديكتاتورية الرئيس (Presidential Dictatorship)، أي أن السلطة التنفيذية تتحكم وتدير الشؤون السياسية منفردة ويُحمى ظهر السلطة التنفيذية من خلال الأغلبية الجمهورية في الكونغرس التي أخفقت في لعب دورها

الرقابي. إذاً هناك التصويت الاحتجاجي من القواعد الجمهورية ضد الحزب وتأثيرات سلسلة الفضائح الأخلاقية التي ضربت عدد من ممثليه في الكونغرس، إلا أن العراق يظل العنصر الأساسي الجامع والسياق التفسيري الأهم لخسارة الجمهوريين.

نأتي على تداعيات نتائج الانتخابات على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. هنا ينبغي توضيح دور الكونغرس أو السلطة التشريعية الأمريكية في صناعة السياسة الخارجية. من المبالغة توقع أن أغلبية الديمقراطيين الوافدة على الكونغرس ستؤدي إلى تحول إدارة بوش الجمهورية عن أهدافها الرئيسية، لسبب بسيط هو أن صناعة السياسة الخارجية تظل وبصورة حقيقية من اختصاص ومن صلاحيات السلطة التنفيذية - البيت الأبيض ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع. أما دور السلطة

التشريعية فكما تعلمون، من بوابتين رئيسيتين: الاعتمادات المالية أو تقنين التمويل اللازم للسياسة الخارجية، والعمل الرقابي المتمثل في لجان تقصي الحقائق وجلسات الاستماع. لقد أعطى المشرع الأمريكي في المقام الأول الكونغرس حقوق رقابية على الإدارة في مجال السياسة الخارجية، وهذه، وإن غابت خلال السنوات

... من المبالغة توقع أن أغلبية الديمقراطيين الوافدة على الكونغرس ستؤدي إلى تحول إدارة بوش عن أهدافها الرئيسية.

الماضية بحكم سيطرة الجمهوريين، فإن الديمقراطيين سيسيرون حتماً في اتجاه تفعيلها. إلا أن الثابت أيضاً أن دور السلطة التشريعية في مجال السياسة الخارجية لا يتعدى دور الممانعة أو التعويق وليس لها أن تنتج تحولاً استراتيجياً في سياسة أو توجهات متبعة سوى بصورة توافقية مع الإدارة. الأمر إذاً أن التوافق بين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي هو الشرط الأساس لإحداث تغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية خلال العامين المتبقين لإدارة بوش. هنا علينا العودة خطوة إلى الوراء والنظر إلى مجمل الساحة السياسية وساحة النقاش العام في الولايات المتحدة خلال السنوات الماضية. إن إدارة بوش الجمهورية فرضت حالة من الاستقطاب غير المسبوق داخل الساحة السياسية الأمريكية من بوابة تصنيفاتها الأيديولوجية الثنائية لمعسكرات الخير والشر، للأصدقاء والأعداء. فمعسكرات الخير والشر لم تقتصر في الخطاب المعلن لإدارة بوش على رؤيتها للنظام العالمي بدوله وقواه المختلفة، بل كان هناك حديث متواتر عن معسكرات شر وطوابير خامسة داخل الولايات المتحدة ربطتها الإدارة بلا مسؤولية منقطعة النظير بصراعاتها السياسية مع الديمقراطيين والدوائر الليبرالية. قبل أيام قليلة من انتخابات التجديد النصفي تحدث الرئيس بوش عن الحزب الديمقراطي متهماً ساسته بأنهم يتمنون أن يقوم تنظيم القاعدة بهجمات إرهابية على الولايات المتحدة وبوقوع ضحايا من المدنيين الأمريكيين من أجل الفوز في الانتخابات! خطاب التخويف هذا وحديث معسكرات الخير والشر فرضا حالة من الاستقطاب أو ما يسمى Partisanship بتعبير الأدبيات الأمريكية وهو الأمر الذي يحد بدرجة كبيرة من إمكانات صناعة التوافق بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الفترة القادمة. قطعاً هناك محاولات ستبذل من جانب الإدارة الجمهورية للتعامل الإيجابي مع أغلبية الديمقراطيين في الكونغرس، ولتقديم تنازلات محدودة. فالتضحية

بدونالد رامسفيلد بعد ساعات قليلة من إعلان نتائج الانتخابات كانت إشارة سريعة وواضحة. إلا أن الصحيح أيضاً أن بوش أطاح بوزير دفاعه مضطراً بهدف استباق لجان تحقيق متوقعة من الكونغرس كان رأس رامسفيلد سيصبح على طاولتها، وبهدف إخراج بوش إعلامياً من حالة الرئيس المهزوم العاجز أو «البطة المشلولة» كما يقول الأمريكيون، إلى حالة الرئيس الحاسم سريع التصرف والقادر على مد اليد للخصوم السياسيين. ينبغي ألا نبالغ في تقييم إمكانات التوافق بين الطرفين، فهذه الإدارة الجمهورية، خاصة الرئيس، تظل ملتزمة برؤاها الأيديولوجية وقناعاتها السياسية. يؤمن الرئيس بوش بكل كلمة يقولها، مهما بدت الأمور لنا نحن في الوطن العربي بل ولعدد كبير من الأمريكيين صادمة وغير منطقية. عندما يتحدث بوش بلغة رجال الدين المتشددین عن صراعات الخير والشرف فهو على ثقة من رجاحة كل كلمة يقولها ومؤمن بماسيانية طاغية أنه يلعب دوراً تاريخياً هو الوحيد القادر على الاضطلاع به. من جهة أخرى لا يستطيع الحزب الجمهوري وهو مقبل على انتخابات رئاسية خلال أقل من عامين أن يسوق للناخبين الأمريكيين تحولاً راديكالياً في مجال السياسة الخارجية دفعة واحدة وخلال فترة زمنية قصيرة بصورة ستضعف حتماً من مصداقية الحزب ورموزه حتى تلك الناقدة اليوم لسياسات بوش. أما الديمقراطيون فهو يدركون أن الناخب الذي جاء بهم لمقاعد الأغلبية في الكونغرس ينتظر منهم تغيرات فعلية على الأرض تترجم خطابهم الناقد لسياسة بوش الخارجية على نحو سيدفعهم للبحث عن توافق مع الإدارة الجمهورية التي مازالت قابضة دستورياً على الصلاحيات الأهم في صناعة السياسة الخارجية. الأرجح إذا أن الجمهوريين سيبحثون في مجال السياسة الخارجية عن توافقات الحد الأدنى مع الديمقراطيين على نحو لن يرتب تحولات جذرية في ما اتبع من توجهات خلال السنوات الماضية ولن يقود بالتالي إلى تحولات إيجابية في السياسة الأمريكية تجاه وطننا العربي.

أظهرت انتخابات التجديد النصفي بجلاء، وهذا أمر على درجة عالية من الأهمية فيما يتعلق بتوازنات القوى السياسية داخل الولايات المتحدة، أن نتائج الانتخابات الأمريكية يحسمها الوسط المتأرجح الواقع بين قواعد الجمهوريين الشعبية والناخبين الديمقراطيين. يبدو أن الحالة الاستثنائية التي مكنت الحزب الجمهوري من الفوز في انتخابات التجديد النصفي عام ٢٠٠٢ ومكنت بوش من حسم السباق الرئاسي في عام ٢٠٠٤ اعتماداً على خلق حالة من الاستقطاب وتعبئة وتحشيد القواعد الجمهورية من يمين محافظ ويمين أصولي ديني فضلاً عن عدد من جماعات المصالح الرئيسية اقتصادياً لتحقيق تفوق نوعي على الديمقراطيين، في سبيلها إلى الانتهاء. نحن اليوم نعود إلى النمط الذي خبرناه في التسعينيات حينما فاز كلينتون بالانتخابات الرئاسية مرتين وفاز الحزب الجمهوري بأغلبية الكونغرس، ألا وهو هيمنة الوسط وتفضيلاته السياسية غير المستقرة على مخرجات الاقتراع العام. يعني ذلك أن الجمهوريين الذين خسروا الوسط في الانتخابات الأخيرة سيسعون بقوة إلى العودة إليه والاقترب من مجموعاته المتنوعة من بوابة السياسة الداخلية بالأساس ثم جزئياً من خلال إدخال تغيرات جزئية تكتيكية على السياسة الخارجية ربما أمكن تسويقها وكأنها محاولة لوقف نزيف الدم والمال الأمريكي في الخارج.

في سياق التدافع المتوقع من جانب الحزبين نحو توافقات الحد الأدنى في السياسة

الخارجية، أرى خمسة أمور رئيسية فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

الأمر الأول يتعلق بالعراق، فمن المرجح أن توافق الحد الأدنى بين الجمهوريين والديمقراطيين سيعني الاتفاق على جدول زمني لتخفيض الوجود العسكري الأمريكي في العراق ولتغيير طبيعة هذا الوجود على نحو يمكن من سحب القوات الأمريكية من المناطق الريفية وتركيزها في المناطق الحضرية في قواعد عسكرية ممتدة. هذا المنحى له في داخل الحزب الديمقراطي أغلبية واضحة تؤيده، فينبغي أن لا تدعكم الأنباء القائلة إن معظم الأعضاء النافذين في الحزب الديمقراطي يريدون انسحاباً سريعاً من العراق فهم يتحدثون بعدد من الأصوات وإجماعهم هو فقط على أهمية الشروع في خفض عدد القوات.

الأمر الثاني يرتبط أيضاً بالسياسة الأمريكية في العراق حيث يمكن انتظار تصاعد ضغوط واشنطن على الحكومة العراقية للاضطلاع بمهمات أمنية أكبر بصرف النظر عن مدى جهوزيتها وتنظيم الداخل الحكومي في العراق على نحو يكبح جماح التغلغل الطائفي في المؤسسات العامة ويقلل من عمق ظاهرة الفساد المستشرية في الحكومة وما حولها. هاتان النقطتان هما في اعتقادي جوهر توافق الحد الأدنى الذي ستتجه الإدارة الجمهورية في البيت الأبيض في علاقتها بالأغلبية الديمقراطية في الكونغرس للدفع باتجاههما، لا أكثر ولا أقل وبغض النظر عن احتمالات النجاح أو حسابات الفشل. أما توقع أن تضغط أغلبية الديمقراطيين باتجاه تقليل الاعتمادات المالية للقوات الأمريكية العاملة في العراق، وعلى الرغم من ارتفاع عدد من الأصوات داخل الحزب مناديةً بذلك، فقناعتي أنه فرصة تحققه ضعيفة للغاية حيث أن مثل هذا المسلك وبدون التوافق مع الجمهوريين على وجهة استراتيجية جديدة في العراق سيظهر الحزب الديمقراطي أمام الناخب الأمريكي بمظهر القوة غير المسؤولة الراضة لدعم المارينز في الخارج وللأمريكيين تجاههم التزام أخلاقي عميق.

الأمر الثالث، وهنا نترك العراق لننتقل إلى ما حول العراق ثم إلى المنطقة ككل، سيفرض توافق الحد الأدنى بالتأكيد على الإدارة الجمهورية البدء أو الشروع في حوار مع الجمهورية الإسلامية في إيران وربما مع سوريا. أتوقع أن يترجم توافق الحد الأدنى على هذا المستوى إلى مبادرات دبلوماسية جديدة ربما تكون مباشرة من الولايات المتحدة أو من الأصدقاء الأوروبيين للانفتاح على نظامين صنفاً طويلاً في خانة أعداء الولايات المتحدة في المنطقة. على الرغم من أهمية مثل هذا التحول، إلا أنه ليس بهذه الجذرية التي تحاول الإدارة الأمريكية أن تدعي اليوم سوقها حين الحديث عنه. هنا علينا العودة مجدداً قليلاً إلى الوراء، فالاتصالات الأمنية بين الإدارة الأمريكية والنظام الإيراني والنظام السوري لم تنقطع في أي لحظة طوال السنوات الماضية، وأكد العديد من المسؤولين الأمريكيين ذلك في جلسات الاستماع القليلة التي عقدت في الكونغرس حول العراق خلال العامين الماضيين، لم تكن على مستوى رفيع إلا أنها لم تنقطع. اليوم الولايات المتحدة وبحكم مأزقها الصعب في العراق تريد التنسيق أمنياً مع إيران في المقام الأول ثم سوريا في المقام الثاني وهو ما يعني أن واشنطن ستضطر أخيراً إلى الاستماع إلى مطالب الدولتين دون أن يعني ذلك تغيراً راديكالياً في توجهاتها. القضية الأخرى وهي حيوية لوضع الحديث حول العلاقة الأمريكية مع إيران في سياقها، تتمثل في أن الحزبين

الجمهوري والديمقراطي لا يستبعدان حتى اليوم إمكانية التصعيد الدبلوماسي بل والعسكري تجاه إيران. علماً أن إمكانية استخدام خيار القوة العسكرية ضد إيران محدودة للغاية، إلا أن ذلك يعود بالأساس إلى أوراق إيران الاستراتيجية الكثيرة وليس لرفض مبدئي من جانب الولايات المتحدة. من الوهم القول بأن للحزب الديمقراطي منهجاً تجاه إيران مغايراً لسياسة الجمهوريين، فالحزب الديمقراطي له خطاب علني أكثر حدة في الشأن الإيراني من حديث الأوساط الجمهورية. أما الأخيرة، خاصة الدوائر القريبة من المحافظين الجدد، فهي لم تستبعد حتى هذه اللحظة خيار الضربة العسكرية وتسعى إلى إقناع بوش بأنه الوحيد القادر على تخليص الولايات المتحدة وإسرائيل من شر امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية. وقد يدعم ذلك قناعة تصاعدت داخل الإدارة بأن بوش لم يعد أمامه في العامين المقبلين انتخابات كونجرس يخشاها وملف الترشيح للانتخابات الرئاسية سيحسم بعيداً عنه وعن نائبه ولذا فهو في موقع جيد ليتصرف بجرأة من دون خشية لعواقب مغامرة خارجية على توازنات الداخل الأمريكي أو بعبارة أخرى أن نرى جميعاً في الفترة المقبلة ما يمكن تسميته «برئيس فلت زمامه» (Loose Bush) بدلاً من آخر ضعيف لا حول له ولا قوة.

الأمر الرابع، وهنا بعيداً عن العراق وجواره وبالنظر إلى الصراع العربي-الإسرائيلي وإمكانات إحياء الخيار التفاوضي بين أطراف الصراع، أعتقد أن توقع العديد من الكتابات العربية والغربية بأن حصول الديمقراطيين على الأغلبية داخل الكونغرس الأمريكي سيدفع الولايات المتحدة الأمريكية للعودة إلى الضغط بفاعلية من أجل الوصول إلى تسوية سلمية للصراع إنما هو أمر مجاف للموضوعية ويدخل في باب التمني أكثر من التحليل السياسي الواقعي. أستطيع أن أدعي، وبالقطع إن أي تنبؤ في مجال البحث العلمي قابل للصواب ويحتمل حتماً الخطأ، أن الولايات المتحدة لن تهتم ولن تدفع بمجهود حقيقي نحو إحياء المسار التفاوضي بين العرب وإسرائيل خلال العامين المقبلين وحتى تخرج إدارة بوش من البيت الأبيض. فتلك واحدة من المسلمات الرئيسية التي أجمعت عليها الأجنحة الفاعلة داخل إدارة بوش من واقعيين ويمينيين أصوليين ومحافظين جدد، فهذه الإدارة جاءت بأجندة تهمش من الصراع العربي - الإسرائيلي ومن تداعياته على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

يتعلق الأمر الخامس بتداعيات فوز الحزب الديمقراطي بأغلبية مجلسي الكونغرس على العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وهنا سأعود أيضاً إلى الوراء لأنظر معكم في تداعيات ونتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان. فحرب الصيف الماضي وضعت على الأقل هامش من الشك لدى الإدارة الأمريكية حول مدى قدرة الحليف الشرق أوسطي الأهم، إسرائيل، على الاضطلاع بكفاءة بتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة. تسرعت وزيرة الخارجية الأمريكية رايس للحديث عن شرق أوسط جديد على وقع الغارات الإسرائيلية متوقعة نجاح إسرائيل في إعادة صياغة الخريطة الإقليمية بتقليل أظافر حزب الله والضغط على ما ينظر إليه كمحور إيراني - سوري. فشلت الحرب الإسرائيلية في تحقيق أي من الهدفين، بل على العكس خرج حزب الله من المواجهة ومعه إيران وسوريا في موقع أفضل بكثير مما قبل وبتحد أعمق للهيمنة الأمريكية. أغلبية الديمقراطيين في الكونغرس ستختزل الكثير من هامش

الشك هذا، فللحزب الديمقراطي، وبخاصة لوسطه الذي فاز بقوة في الانتخابات الماضية على عكس يساره، تحيزات معروفة تجاه إسرائيل وقناعة بكونها الحليف الرئيس والوحيد في هذه المنطقة من العالم.

أنقل من قضية تداعيات انتخابات التجديد النصفى للكونغرس على السياسة الخارجية للولايات المتحدة إلى أمر المحافظين الجدد ونفوذهم. يكتشف من تابع كتابات الصحافة الأوروبية والعربية، وأحياناً الإعلام الأمريكي، أن فوز الحزب الديمقراطي بالانتخابات ارتبط بحالة من التفاؤل بتراجع نفوذ مجموعة المحافظين الجدد في البيت الأبيض وبالتبعية توقع تغير توجهات الولايات المتحدة الخارجية، وبخاصة تلك المتعلقة بالشرق الأوسط. وهنا في واقع الأمر خطيئتان منهجيتان؛ تتعلق الأولى بالمبالغة في تصوير نفوذ المحافظين الجدد في إدارة بوش، في حين تدور الثانية حول وهم تراجع النفوذ. فمن جهة لم تكن الحرب على العراق فقط

من تخطيط المحافظين الجدد، فالخططون الرئيسيون كانوا من الواقعيين المغرمين بالقوة العسكرية الأمريكية وباستخدامها لغرض إزالة التهديدات والأخطار المحتملة على المصالح الأمريكية، وهذا توجه أصيل للسياسة الأمريكية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية. أعطت مجموعة

**قد ينتهي نمط الديكتاتورية
الرئاسية والاستئثار بالسلطة
من جانب الإدارة الجمهورية، إلا
أن نفوذ المحافظين الجدد ليس
في سبيله إلى الانحسار.**

المحافظين الجدد بأحاديثها الكثيرة عن تغيير النظم ونشر الديمقراطية الخطاب التبريري للحرب، إلا أن ديك تشيني ورامسيفلد وغيرهما من الواقعيين كانوا القوة الدافعة وراء الحرب على العراق. اليوم عندما يقال رامسيفلد فإن متلقي الضربة الموجهة ليس المحافظين الجدد إنما الواقعيين حول نائب الرئيس واسع الصلاحيات تشيني. إذاً المحافظون الجدد لم يكونوا المجموعة الوحيدة التي خططت وأدارت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في الأعوام الماضية. يتمثل الخطأ المنهجي الثاني في المبالغة في توقع الانحسار السريع لنفوذ المحافظين الجدد، فتأثيرهم الهام، وكما تحدثنا وليس الوحيد، مستمر. سأضرب لكم مثلين على تأثير هذه المجموعة: الأول، عندما ننظر إلى الخطاب الأمريكي ككل حول العراق، لن نجد غير أصوات قليلة من داخل الحزب الديمقراطي تقول إن غزو العراق كان خطأ. نحن أمام لحظة شديدة الدراماتيكية، شديدة المساوية فيما يتعلق بتداعيات هذا الغزو على المصالح الأمريكية، وعلى الرغم من ذلك فقط نفر قليل يطرح السؤال الأخلاقي والسياسي المبدئي في حين يتركز النقاش حول منطق التعامل مع النتائج. وفي هذا دليل واضح على استمرارية الوضعية المركزية للخطاب التبريري للحرب الذي صاغه المحافظون الجدد. المثل الثاني يتعلق بإيران، فعندما نتحدث عن احتمالية ما زالت قائمة لخيار الضربة العسكرية فإن هذا التوجه يدار ويدفع إلى الأمام بصورة منظمة من قبل مراكز الأبحاث القريبة من دوائر المحافظين الجدد خاصة معهد المشروع الأمريكي (American Enterprise Institute).

قد ينتهي نمط الديكتاتورية الرئاسية والاستئثار بالسلطة من جانب الإدارة الجمهورية، إلا أن نفوذ المحافظين الجدد ليس في سبيله إلى الانحسار. نعم هناك توتر في العلاقة بين إدارة

بوش وعدد من رموز المجموعة، انتقاد ريتشارد بيرل الحاد للإدارة في الأيام الماضية كان محطة هامة ولا شك، لكن دوائر فعلها تظل قائمة وليست بالهامشية على الإطلاق. وبالتالي أتوقع أن يستمر نفوذ المحافظين الجدد أحد العوامل الهامة في صياغة السياسة الأمريكية تجاه قضايا بعينها في الشرق الوسط، الأهم بينها أمن إسرائيل وإيران والملف العراقي.

دعونا الآن ننقل إلى الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها على البيئة الإقليمية من وجهة صانع القرار وصانع السياسة في الولايات المتحدة. كيف تغيرت البيئة الإقليمية بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان؟ أعتقد أنها تغيرت سلباً في ما يخص المصالح الأمريكية. جاء حديث وزيرة الخارجية الأمريكية رايس عن «شرق أوسط جديد تتبدى آلام مخاضه اليوم في لبنان» ليدل مجدداً على الإشكاليات الكبرى لاقتراب إدارة بوش من الوطن العربي. بدايةً، اعتادت هذه الإدارة الطرح العلني لرؤاها وخططها المستقبلية بشأن الشرق الأوسط في لحظات صادمة للعرب، حكومات ومعارضة، نخب ليبرالية وحركات إسلامية. واكب غزو العراق واحتلال بغداد صياغة مبادرة الشراكة الشرق أوسطية ثم مبادرة الشرق الأوسط الكبير لدعم التحول نحو الديمقراطية والحرية في المجتمعات العربية. وبغض النظر عن اختلافنا آنذاك في قراءة النوايا والأهداف الكامنة وراء هاتين المبادرتين، لم يكن في استطاعة أي سياسي أو ناشط أو مثقف عربي وبمعزل عن الاصطفافات الأيديولوجية في عالمنا سوى أن يرفضها باعتبارها حلقات جديدة في مسلسل فرض الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط وتركيعة الإرادة العربية. اليوم تأتي رايس في سياق هجمة إسرائيلية وحشية على لبنان تنفذ بموافقة واشنطن وحمايتها لتبشر بشرق أوسط جديد ثم تتعجب من إجماع العرب، بمن فيهم حلفاء الولايات المتحدة من حكومات صديقة ونخب ليبرالية، على التنديد بتقديم دم الأبرياء في قانا وصور وبيروت قرباناً للمصالح الأمريكية والإسرائيلية. أساءت إدارة بوش في الماضي القريب إلى هدف التحول الديمقراطي عربياً باختزاله إبان غزو العراق في قلب نظم الحكم المعادية ثم بأخطائها اللانهائية في عراق ما بعد صدام ثم استباحته بحديثها عن شرق أوسط جديد أمل التغيير لتجرده من مصداقيته وتفسد قدرته على رسم ملامح مستقبل أفضل في مخيلة مواطنين عرب سئموا لا إنسانية الآلة العسكرية الإسرائيلية وبشاعة التواطؤ الأمريكي.

اتسمت إدارة بوش خلال السنوات الماضية، وهنا يبدو مكونها الواقعي العاشق لقوة الولايات المتحدة والراغب في توظيف أنواتها بكثافة تعظيماً للمصلحة الأمريكية، باندفاعها المغامر للتعامل مع المستجدات العالمية أو الإقليمية كفرص إستراتيجية سانحة إما لتثبيت دعائم الهيمنة الأمريكية أو محاولة مد شبكاتهما من خلال صياغة حقائق جديدة على الأرض ودونما اعتبار للشرعية الدولية أو للكلفة المادية والإنسانية المرتبطة بذلك. هكذا تعاطت الإدارة مع هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بإطلاق حرب عالمية على الإرهاب هدفت بالتأكيد لإسقاط حكم الطالبان في أفغانستان وشل القاعدة إلا أنها تخطت لمتغير الجغرافيا السياسية في آسيا الوسطى والجوار الإيراني والضغط على نظم الحكم المناوئة للمصالح الأمريكية في العالم العربي والإسلامي. طبق ذات المنهج حيال الملف العراقي بتدخل عسكري أسقط نظام صدام حسين وأراد، وإن أخفق، خلق عراق جديد يغير خريطة الشرق الأوسط. في

الحرب الإسرائيلية على لبنان رأت إدارة بوش فرصة استراتيجية سانحة من جهة لإعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية في الداخل اللبناني باستبعاد كامل أو جزئي لسلاح حزب الله من معادلة القوة وبالتبعية تمكين الأطراف اللبنانية الأقرب إلى الولايات المتحدة أو الأقل تهديداً لمصالحها من تحجيم نفوذ الحزب ومحاصرته. سعت الإدارة من جهة أخرى، ولا شك أن هذا كان هو العامل الأهم في تفسير الموقف الأمريكي وفهم مضامين الحديث عن الشرق الأوسط الجديد، إلى تغيير علاقات القوة بين المحاور الإقليمية على نحو يخصم من الرصيد الإستراتيجي لإيران وسورية بحرق ورقة حزب الله ويسمح باحتواء النفوذ المتزايد لنظام الجمهورية الإسلامية، الرابح الأكبر من مغامرة بوش في العراق.

أخيراً، دلل اندفاع رايس في التبشير بشرق أوسط جديد على وضعية التأزم الفعلية التي وصلت لها سياسات إدارة بوش في اللحظة الراهنة. ورطت هذه الإدارة الولايات المتحدة في ثلاثة مشاريع كبرى رامت مجتمعة تغيير وجه الوطن العربي وفشلت حتى يومنا هذا في إنجاز أي منها. فالحرب على الإرهاب، وعلى الرغم من نجاحاتها الأولية، أفقدت الولايات المتحدة قدراً كبيراً من المصادقية الأخلاقية بحكم تجاهل إدارة بوش المستمر للقانون والأعراف الدولية ومازالت بعيدة عن الاستئصال الجذري لظاهرة لا يرتب اختزالها في المركب الأمني وتجاهل الأبعاد المجتمعية سوى إعادة إنتاجها بصور متجددة أخطر من سابقتها. كذلك لم يتحول العراق بعد إسقاط نظام صدام حسين لا إلى نزهة استعمارية هادئة ولا إلى منارة الديمقراطية الناشئة لضيائها في ربوع المشرق العربي وعلى ضفاف الخليج. أما مشروع دعم الديمقراطية والحرية عربياً فولد يتيماً لتردد الإدارة في تحديد أهميته الاستراتيجية إذا ما قورن بالمصالح الأمريكية الأخرى من هيمنة ونفط وأمن إسرائيل ولافتقاده آليات تنفيذ واقعية في ظل علاقات التحالف بين الولايات المتحدة ومعظم النظم السلطوية الحاكمة. ثم استحال التردد الأمريكي فيما يتعلق بدعم الديمقراطية، خوفاً، مع تصاعد الوزن السياسي للتيارات الإسلامية وانكشاف هشاشة النخب الليبرالية في جل الانتخابات العربية فاضاً حالة بادية من الجمود على سياسات إدارة بوش في هذا المجال. بعبارة بديلة، بدت الولايات المتحدة بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان منهكة القوى مستهلكة الأفكار مفتقدة المصادقية على نحو يهدد جدياً دورها ومصالحها في الشرق الأوسط.

حصول ذلك لا تعني أن الولايات المتحدة في سبيلها إلى فقدان جل أوراقها في عالما، فواشنطن ما تزال الطرف الخارجي الأهم في معادلة الشرق الأوسط وفاعلة على الأرض من خلال وجودها العسكري وتحالفها مع إسرائيل وحكومات عربية رئيسية. على الرغم من ذلك، فإنني على قناعة تامة بأننا، ولأول مرة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي ومنذ ظهور النظام العالمي أحادي القطبية أمام إمكانية مقاومة أو بالأحرى منازعة المشروع الأمريكي في عالما بصورة فعالة.

هذا مجمل الصورة التي وددت أن أطرحها على جمعكم الكريم، ويسعدني الآن أن نبداً في الحوار حول تعليقاتكم وأسئلتكم.

شكراً جزيلاً □